

العنوان:	قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية
المصدر:	المجلة المصرية للدراسات التجارية
الناشر:	جامعة المنصورة - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	عبدالخالق، أحمد فؤاد
المجلد/العدد:	مج 10, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1986
الصفحات:	62 - 11
رقم MD:	59725
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	توزيع الأرباح ، البنوك الإسلامية ، أسعار الفائدة ، الربا ، السياسة المالية ، السياسة الاقتصادية ، الودائع ، محاسبة التكاليف ، المحاسبة المالية ، النظم المحاسبية ، الشريعة الإسلامية ، القوائم المالية ، الفقه الإسلامي ، المركز المالي ، الأرباح ، الخسائر ، المضاربة
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/59725">http://search.mandumah.com/Record/59725</a>

# قياس وتوزيع الازباج فى البنوك الاسلامية

د. محمد فوزى محمد رشاد  
كلية التجارة - جامعة القاهرة

## مقدمة

يقصد بالبنوك الاسلامية فى هذا البحث تلك المؤسسات المالية التى تباشر الاعمال المصرفية مع التزامها باحكام الشريعة الاسلامية وخاصة اجتناب التعامل بالفوائد الربوية، والبنوك الاسلامية التى تزاوّل اعمالها حاليا فى أنحاء مختلفة من الامة الاسلامية ماهى الا خطوة أولى نحو تلبية دعوة اسلامية مخلصه بدأت من عدة سنوات لتخليص الاقتصاديات الاسلامية من أثم الربا الذى أصاب الامة الاسلامية فى كل شؤون حياتها المالية والاقتصادية فى العصر الحديث .

وكانت أولى المحاولات لانشاء بنوك اسلامية تلك التى قامت بها بعض صناديق الادخار فى ريف مصر عام ١٩٦٣ اعقبتهها محاولة ثانية فى مصر أيضا وذلك بانشاء بنك ناصر الاجتماعى عام ١٩٧١ . توالى بعد ذلك حركة تأسيس البنوك الاسلامية فى الدول العربية . وفى عام ١٩٧٤ تأسس فى السعودية البنك الاسلامى للتنمية وفى عام ١٩٧٥ تأسس فى دولة الامارات بنك دبي الاسلامى وفى عام ١٩٧٧ تأسست ثلاثة بنوك اسلامية هى بنك فيصل الاسلامى فى السودان وبيت التمويل الكويتى فى دولة الكويت ، وبنك فيصل الاسلامى المصرى بالقاهرة . وأخيرا تأسس فى البحرين بنك البحرين الاسلامى ، وبالاردن البنك الاسلامى الاردنى . وفى اغسطس سنة ١٩٧٧ انشئ الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية لتحقيق التعاون بين البنوك الاسلامية التى بدأت تعمل فى أنحاء مختلفة من الامة الاسلامية وللعمل على

التنسيق بين أنشطة هذه البنوك (١).

مع هذا التطور السريع في حركة انشاء البنوك الإسلامية - التي نرجو من الله أن تستمر حتى تعم كل الجهاز المصرفي في وقت قريب - ظهر الكثير من المشاكل المحاسبية والادارية التي لابد من اهتمام المحاسبين بها ، والبحث عن الحلول المناسبة لها . ومن أهم هذه المشاكل مسألة قياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية . فقد تركز اهتمام هذه البنوك وكذلك الباحثين خلال الفترة الماضية على موضوع المعاملات المالية وكيفية القيام بها على أسس إسلامية غير ربوية ، ولم تحظ مشكلة قياس وتوزيع الأرباح في هذه البنوك بالدراسة والاهتمام والتنافس . كما أن غالبية النماذج (٢) ، والأساليب المتبعة في قياس وتوزيع الأرباح بعيدة عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعن مبادئ العدالة في الشريعة .

يهدف هذا البحث الى وضع نموذج نظام محاسبي لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية . يعتمد هذا النموذج على التكييف الشرعي لعلاقة البنك الإسلامي باصحاب الودائع الاستثمارية وكذلك على مبادئ محاسبة التكاليف والمحاسبة المالية . وينقسم البحث الى ثلاث اجزاء رئيسية .

---

(١) توالى بعد ذلك حركة انشاء البنوك الإسلامية في العالم العربي والعالم الإسلامي وازيف في مصر عام ١٩٨١ بنك إسلامي ثالث هو المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية كما فتحت عدة بنوك تجارية فروعاً لها للمعاملات الإسلامية .

(٢) دكتور أحمد النجار ، المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، القاهرة ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٤ الى ص ١٧٩ .

يتناول الجزء الاول تنظيم العلاقات القانونية والشرعية في البنك الاسلامى . أما الجزء الثانى فيناقش المبادئ المحاسبية الرئيسية لقياس الربح ومدى ملائمتها للتطبيق فى البنوك الاسلامية ، ويتكون الجزء الثالث من نموذج نظام محاسب لقياس وتوزيع الارباح فى البنوك الاسلامية .

### أولا - تنظيم العلاقات فى البنك الاسلامى

تؤثر نصوص العقود بين أطراف المنشأة فى الطرق والاساليب التى تتبعها المحاسبة والنتائج المالية التى يصل اليها المحاسب خصوصا ما يتعلق منها بقياس وتوزيع الربح . فمثلا عقد القرض الربوى ، وعقد الاجارة ، وعقد الوكالة يترتب على كل منها بنود تكلفة هى على التوالى الفائدة ، الرواتب والعمولة . وكل هذه البنود تخضع من الإيرادات قبل الوصول الى صافى الربح ، كما أن المحاسب ملزم قانونا ، عند اعداد القوائم المالية للمنشأة بتطبيق نصوص الاتفاق بين الشركاء فى شركات الاشخاص ، أو نصوص اللوائح والقوانين التى تحكم الشركات المساهمية .

بناء على ذلك فان المناقشة العلمية السليمة لموضوع قياس وتوزيع الارباح فى البنوك الاسلامية يـ سب أن تبدأ بتحديد طبيعة العلاقات بين أطراف البنك الاسلامى فى ضوء الشريعة الاسلامية . وسوف ننظر فى هذا الجزء عن طبيعة علاقة البنك الاسلامى بفئتين لهما الحق فى أرباح البنك هما :

١ - المساهمون .

٢ - اصحاب الودائع .

## مقالة البنك الإسلامى بالمساهمين

يأخذ البنك الإسلامى شكل شركة مساهمة ، ويقسم رأس مال هذه الشركة حسب القانون الوضعى الى حصص متساوية هى الاسهم . ويملك كل مساهم عددا متفاوتا من هذه الاسهم ، ولا يكون كل فرد من حملة الاسهم مسئولاً الا فى حدود العدد الذى يملكه من الاسهم . واهم الحقوق التى يكتسبها المساهم العادى فى البنك الإسلامى كشركة مساهمة ما يلى :

١ - الاشتراك والتصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين لاختيار أعضاء مجلس الادارة الذين يفوضون فى القيام بكل ما يلزم لادارة البنك وتحقيق أغراضه .

٢ - الاشتراك والتصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين على القرارات الهامة التى ينص عليها القانون الاساسى للبنك مثل تخفيض أو زيادة رأس المال والتوصيات الخاصة بتوزيع الأرباح ، تغيير ، حذف أو اضافة نصوص أو بنود جديدة لقانون ولوائح البنك .

٣ - الحق فى حصة من الأرباح التى تقرر توزيعها متناسب مع عدد ما يملكه من أسهم الى مجموع أسهم البنك .

٤ - الحق فى التصرف فيما يملكه من أسهم ، بالبيع أو الوصية دون الرجوع الى البنك .

٥ - الحق فى أى أسهم مجانية يقرر مجلس الادارة ، توزيعها على المساهمين .

٦ - أولوية الاكتتاب فى زيادة رأس المال .

٧ - الحق فى حصة من صافى أصول الشركة عند التصفية .

### تنظيم علاقة البنك الاسلامى باصحاب الودائع

يتلقى البنك الاسلامى نوعين رئيسيين من الودائع :

١ - وداائع تحت الطلب      ٢ - وداائع استثمارية

علاقة البنك الاسلامى باصحاب الودائع تحت الطلب هى علاقة مديونية وداائنية دون أن تتضمن أى نوع من الفوائد أو العائد لاصحاب هذه الودائع ، لذلك سوف تقتصر مناقشتنا فى هذا البحث على علاقة البنك باصحاب الودائع الاستثمارية .

لم تتفق البنوك الاسلامية التى تعمل حالياً على تحديد علاقة واضحة بين البنك الاسلامى واصحاب الودائع الاستثمارية . ينص أحد القوانين الاساسية لبنك من هذه البنوك على أن المودع شريكا للمصرف فى نشاطه الاستثمارى<sup>(١)</sup> . وبنك آخر ينظر الى هذه العلاقة على انها علاقة وساطة ووكالة<sup>(٢)</sup> ، وبنك ثالث يرى أنها علاقة مضاربة مطلقة .<sup>(٣)</sup>

أما فقهاء الشريعة الاسلامية فقد اجمعوا تقريباً على

- 
- (١) القانون الاساسى لبنك ناصر الاجتماعى .
  - (٢) القانون الاساسى لبنك فيصل الاسلامى المصرى .
  - (٣) القانون الاساسى لبيت التمويل الكويتى .

أن هناك مضاربة فى علاقة البنك الاسلامى باصحاب الودائع الاستثمارية ، ولكن اختلفوا فى تحديد أطراف عقد المضاربة . البعض يرى ان عقد المضاربة بين المودع وعملاء البنك المستخدمين للاموال التى تتوفر من الودائع الاستثمارية ، وأن البنك ماهو الا وسيط أو وكيل عن المودعين وكالة مطلقة للارتباط بهؤلاء العملاء (١) . والبعض الاخر يرى أن هناك عقدين للمضاربة أحدهما بين البنك ومجموع المودعين — والآخر بين البنك وعملائه المستخدمين للاموال (٢) .

بالنظر الى طبيعة عقد المضاربة نجد أنه يتضمن احكاما من ثلاث عقود على الاقل :

عقد وديعة ، عقد وكالة وعقد شركة (٣) . ولا تنطبق احكام عقد واحد من هذه العقود على علاقة البنك الاسلامى باصحاب الودائع الاستثمارية ولكنها تشملهم جميعا . لذلك فاننا نؤيد رأى بأن علاقة البنك الاسلامى باصحاب الودائع الاستثمارية يتحملها عقد المضاربة (٤)

---

(١) دكتور غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية (القاهرة ، دار الشروق . ٧٢٠ ص ٤٣١ - ص ٤٤١ .

(٢) دكتور شوقى اسماعيل شحاته البنوك الاسلاميــــــــــــة (جدة دار الشروق ١٩٧٢) ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) دكتور عيسى عبده ، العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية ( القاهرة بدار الاعتصام ١٩٧٧) .

(٤) تضمنت قرارات مؤتمر المصرف الاسلامى المنعقد فى دى مايو ١٩٧٩ النص بأن المودع رب المال والبنك الاسلامى المضارب .

يترتب على عقد المضاربة بين أصحاب الودائع ———  
الاستثمارية والبنك الاسلامى مجموعة من الحقوق للبنك أهمها:

(١) تسلم قيمة الوديعة فورا ونقدا .

(٢) مزاولة التصرفات التجارية المعتادة التى  
تستوجبها المضاربة شرعا .

(٣) القيام بالتصرفات التجارية والاستثمارية الأخرى  
التى فيها مصلحة للطرفين بعد موافقة المودع على شروط  
اعمال البنك برأيه (١) .

(٤) عدم تقديم قروض حسنة للغير أو حصوله على قسروض  
من الغير أو تقديم تبرعات واعانات من رأس مال المودعين  
الا بعد أن ينص على ذلك صراحة فى عقد المضاربة .

(٥) حق فتح الفروع والمضاربة فى أى وقت وإى مكان .

(٦) نسبة معلومة من أرباح المضاربة ينص عليها صراحة  
فى العقد .

كما يترتب على عقد المضاربة مجموعة من الحقوق  
لأصحاب الودائع الاستثمارية :

(١) تجديد العقد أو سحب قيمة الوديعة نقدا فى نهاية  
المدة المتفق عليها .

---

(١) لا يوجد نص صريح بنسبة توزيع أرباح المضاربة فى  
القوانين الأساسية فى غالبية للبنوك التى تعمل حاليا وقد  
دعى ذلك مؤتمر المصرف الاسلامى الذى سبق الإشارة اليه الى أن،  
يصدر ضمن قراراته ضرورة النص على بيان نصيب كل من المودع  
والبنك فى الأرباح كى تصح المضاربة .



(٢) نسبة معلومة من الارباح ينص عليها صراحة فى العقد .

(٣) الحق فى أن يكون له مراجع قانونى ينوب عنه فى مراجعة حسابات البنك وذلك تطبيقا لمبدأ أفقهى هام فى عقد المضاربة وهو الايأخذ المضارب نصيبه فى الارباح الا بحضور رب المال (١) .

### تنظيم العلاقة بين أصحاب الودائع الاستثمارية

ينظم علاقة أصحاب الودائع الاستثمارية ببعضهم البعض عقد شرعى آخر يأخذ شكل اتفاق ضمنى أو شركة بالمال بالشروط التالية :

(١) الاشتراك بحصة نقدية غير محددة مقدمة تودع لدى البنك الاسلامى ويعتبر ايداع هذه الحصة قبول بشروط الشركة وشروط عقد المضاربة .

(٢) موافقة الشريك على نصوص عقد المضاربة مع البنك الاسلامى .

(٣) الاتفاق على قبول انضمام أى شريك فى أى وقت أو زيادة بعض الشركاء لحصصهم فى رأس المال بالشروط المسبقة فى عقد الشركة وعقد المضاربة .

(٤) الاتفاق على عدم الاعتراض على انفصال أى شريك أو تخفيض حصته فى رأس المال بحصوله على حصته فى رأس المال نقدا وبدون أن تنفسخ الشركة .

(١) الشيخ سيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث  
بيروت ، دار الكتاب العربى ١٩٧١ ، ص ٢٠٢ .

٥) حق الشريك فى جزء من أرباح المضاربة وتحمله جزء ١٤  
من الخسائر يتحدد على أساس حصته فى رأس المال الذى رأس  
المال الكلى ( المجموع الكلى - للودائع الاستثمارية )  
والفترة التى فرض أن استثمار فيها رأس ماله .

\*\*\*

## ثانيا - مبادئ قياس الربح

لابد أن يستند قياس الربح وتوزيعه في البنوك الاسلامية الى قواعد شرعية ومبادئ محاسبية سليمة حتى يطمئن كل طرف في علاقته مع البنك من حصوله على حقوقه كاملة كما بينها في الصفحات السابقة . ويتناول هذا الجزء من البحث مفهوم الربح ، ومناقشة أهم الفروض والمبادئ المحاسبية التي تحكم قياس الربح ومدى تطبيق هذه الفروق والمبادئ على البنوك الاسلامية .

### مفهوم الربح

يمثل الربح المحاسبي فائض Surplus ناتج من نشاط المنشأة الاقتصادية خلال فترة معينة ، ويحسب بمقابلة إيرادات الفترة بالتكاليف الملائمة لتلك الفترة<sup>(١)</sup> . ويقابل هذا المقياس للربح المحاسبي حركة في حقوق اصحاب المشروع حيث تزيد حقوق اصحاب المشروع في نهاية الفترة بمقدار الربح وتنقص بمقدار الخسارة .

وتطبيق هذا المفهوم للربح على البنك الاسلامي رياضيا

نجد أن :

(١) أهم المراجع التي تناولت مفاهيم وطرق قياس

الربح المحاسبي :

- Hansen , P. The Accounting Concept of profit , North-Holland Publishing Co., 1962, pp. 9-44.

-Hendriksen , E.S., Accounting Theory , Irwin , 1970, pp.131-137.

-lee, T.A., Income and value Measurement: Theory and Practice . The Nelson Company, 1974, pp.20-22.

س<sub>١</sub> = ص<sub>م</sub> - ص<sub>م</sub> - ١ + ت<sub>١</sub> ( بفرض عدم تغيير رأس  
المال المدفوع خلال الفترة ) .

حيث أن :

- س<sub>١</sub> نصيب المساهمين من الربح خلال الفترة .
- ص<sub>م</sub> حقوق المساهمين في نهاية الفترة الحالية .
- ص<sub>م</sub> - ١ حقوق المساهمين في نهاية الفترة السابقة  
مباشرة .
- ت<sub>١</sub> توزيعات البنك من الارباح على المساهمين  
خلال الفترة الحالية .

وتزيد حقوق المساهمين في نهاية الفترة الحالية  
عنها في نهاية الفترة السابقة مباشرة بمقدار الارباح غير  
الموزعة وما تم تكوينه من احتياطات قانونية واختيارية،  
اما دخل أصحاب الودائع الاستثمارية ،فانه لايزيد عن مقدار  
التوزيعات من الارباح التي يحصلون عليها في خلال الفترة .  
وما يطرأ من تغييرات في قيمة الودائع الاستثمارية فهو  
نتاج من تغييرات في رأس مال عقود المضاربة ولا يعتبر جزءاً  
من الربح .

ولا يختلف الفقه الاسلامي في مفهومه للربح عن الفكر  
المحاسبى . فقد ورد عن ابن قدامة في معنى الربح قوله :  
ان الربح : " هو الفاضل عن رأس المال ،ومالم يفضل فليس  
بربح ،ولا نعلم في هذا خلاف (١) . وهذا القول من حديث لرسول

---

(١) دكتور / سامي حسن أحمد حمود ،تطوير الاعمال  
المصرفية ،المؤلف ،١٩٧٦ ،ص ٤٤٩ عن ابن قدامة ،كتـاب  
المعنى ،الجزء الخامس ص ٥١ .

الله صلى الله عليه وسلم " مثل المؤمن كمثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله كذلك المؤمن لا تسلم له نوافله حتى تسلم له فرائضه " (١). ولنا الملاحظات الثلاثة التالية على المفهوم الاسلامى للربح :

١ - أن الشريعة الاسلامية تعتمد فى قياس الربح على معادلة الميزانية ( بدلا من نموذج قائمة الدخل ) وضرورة أن يكون هناك زيادة فى حقوق أصحاب المشروع فى نهاية الفترة بمعنى أن تزيد ص م عن ص م - ١ بعد أخذ التوزيعات فى الحساب - حتى يمكن القول أن هناك ربحا .

٢ - أن الشريعة الاسلامية تهتم فى تحديدها لمفهوم الربح وقياسه بضرورة سلامة رأس المال ووقايته ، فلا يعتبر الربح قد تحقق الا اذا عاد رأس المال كما كان . وفى هذا أكبر ضمان لحماية الطاقة الانتاجية للمنشأة والمحافظة عليها وعدم اجراء توزيعات من رأس المال فى شكل أرباح لم تتحقق .

٣- ان القياس المحاسبى فى الاسلام يقوم ( كما سنوضح فيما بعد ) على أساس النقدى ( الذهب والفضة ) واذا طبقنا هذا الأساس فى القياس على رأس المال فى أول الفترة ونهاية الفترة ، فاننا نصل الى الربح الحقيقى ونتغلب على أكبر المشكلات التى تقابلنا فى القياس المحاسبى وهى تغيرات الأسعار واختلاف قيمة وحدة النقد من فترة الى أخرى .

---

(١) دكتور / عيسى عبده ، العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة دار الاعتصام ، ١٩٧٦ ص ١٩٥ عن السرخسى ، كتاب المبسوط ص ٨٣ .

## فروض ومبادئ قياس الربح

يحكم قياس الربح المحاسبي مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية تطورت واستقرت الى حد ما ، في الفكر المحاسبي فما هي هذه المبادئ والفروض ؟ وما مدى ملائمة هذه المبادئ والفروض لقياس الربح في الفكر الاسلامي ؟

### ١ - فرض الشخصية المعنوية والوحدة المحاسبية

تنظر المحاسبة الى البنك الربوي على أن له شخصية معنوية اعتبارية قائمة بذاتها منفعله عن شخصية حملة الاسهم وقادرة قانونا على تلقي الحقوق وتحمل الالتزامات . وعند اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي فان البنك يعتبر وحدة محاسبية كاملة مستقلة ، اليها ينسب الربح وكذلك الاصول والالتزامات . وجميع ما يدفعه البنك من عوائد لاصحاب الودائع يعتبر عناصر تكلفة ، وما يقبله من ودائع فهو التزامات على البنك . وعند تطبيق فرض الشخصية المعنوية والوحدة المحاسبية على البنوك الاسلامية يقابلنا ثلاث مشاكل رئيسية :

(أ) مدى صحة الاعتراف بمبدأ الشخصية الاعتبارية للشركة المساهمة في الفقه الاسلامي .

(ب) امكانية قبول شركة المال الافتراضية لاصحاب الودائع الاستثمارية باعتبار أن لها شخصية منفصلة عن الشخصية الاعتبارية للبنك الاسلامي .

ج) امكانية الافتراض بوجود وحدة محاسبية لشركة المال منفصلة عن الوحدة المحاسبية للبنك لغرض قياس الربح .

بالنسبة للمشكلة الاولى فان بعض الفقهاء الشريعة الاسلامية يقول " ليس للشركة وجود مستقل عن وجود اعضائها ولا يرون ان لها ذمة مالية خاصة بها ، ولا يعرفون لها شخصية معنوية . . فلم يتح لهذه الفكرة ظهور في الفقه الاسلامي على اختلاف مذاهبه ، ولم يكن للشركة فيه ذمة مستقلة ، ولم يعتبر بها فيه شخصية معنوية ذات اهلية لان تلتزم وتلتزم (١) . فريق آخر من الفقهاء يرى ان الفقه الاسلامي يحكم تصرف الاشخاص الاعتبارية ، ومثالا لذلك الوقف وذمة الجنين ، والميت ومنسبا لجماعة المسلمين وجماعة المسجد والقرية من حقوق وواجبات (٢) .

وعموما فانه من الواضح ان عدم اعتراف الفقه الاسلامي في الماضي بالشخصية المعنوية للشركة يرجع الى بساطة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن مع تطور الحياة والظروف الاقتصادية وتعقد العلاقات في الوقت الحاضر ، أصبح من واجب الفقهاء البحث عن مدى شرعية هذه الشخصية ، فاذا كانت الشركة المساهمة من الاشكال الجديدة للمشروعات ونوعا جديدا من العقود الذي لا يصطدم بحكم شرعي ولا يينكرها الفقه الاسلامي صراحة (٣) ، واذا كان الاصل في الاعمال الاباحية

---

(١) الشيخ علي الخفيف ، الشركات في الفقه الاسلامي بحوث مقارنة ، دار النهضة العربية ١٩٧٨ ، ص ٢٢ .

(٢) د . سلام مذكور في المدخل للفقه الاسلامي ومصادره ونظرياته . دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٤١ .

(٣) د . غريب المجال ، المصارف والاعمال المصرفية مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .

وعدم التحريم أو التجريم (١) فإن الشخصية المعنوية للشركة  
المساهمة تصبح حقيقة واقعة ولا بد من الاعتراف بها .

أما بالنسبة للمشكلة الثانية فإنه لا مبرر من الإشارة  
الى أن القواعد الاصلية للمضاربة كما جاءت في كتب الفقه  
الاسلامى وضعت لتناسب ظروفها الاقتصادية وعمليات تجاريه بسيطة .  
وكانت غالبية عقود المضاربة عقوداً ثنائية وقتيه للقيام  
بعمليات تجاريه محدودة ، وفي نهاية كل عملية تتم المحاسبة  
بين رب المال والعامل ، فيأخذ رب المال الاصل نقداً ، ويقسم  
الفايض من رأس المال بين الطرفين حسب النسبه المتفق عليها  
مقدماً ، كما هو الحال في شركات المحاصة . أمام نظام  
المضاربة الذى ناقشناه في الجزء السابق من البحث فهو  
نظام مضاربة جماعية (٢) يأخذ شكل اتفاق ضمنى بين مجموعة  
من المستثمرين هم أصحاب الودائع الاستثمارية والبنك  
الاسلامى بشخصيته الاعتبارية المستقلة . وما دمنا نعترف في  
هذا الاتفاق ، أى عقد المضاربة ، بالشخصية الاعتبارية للبنك  
وهو أحد أطراف العقد فلا بد أن نعترف بوجود شخصية افتراضية  
قائمة بذاتها لشركة المال وهي الطرف الثانى في العقد .  
كما أن قياس أرباح عمليات المضاربة وقسمة الارباح بين  
البنك وشركة المال ( أى المودعين ) يستلزم بالضرورة  
الاعتراف بتلك الشخصية الافتراضية .

---

(١) د . عيسى عبده العقود الشرعية . الحاكم  
للمعاملات المالية المعاصرة . مرجع سابق ص ١٩ .  
(٢) د . سامى حمود ، تطوير الاعمال المصرية ، مرجع  
سابق ص ٣٨٩ - ٣٩٩ .



بالنسبة للمشكلة الثالثة والاخيرة وهي الخاصة بالوحدة المحاسبية المستقلة ، فان الاعتراف بالشخصية الاعتبارية لشركة المال سوف يؤدي الى أن يخص المحاسب لعمليات المضاربة بالودائع الاستثمارية وحدة محاسبية خاصة منفصلة عن الوحدة المحاسبية للعمليات الاخرى التي يقوم بها البنك وسوف يمكننا هذا النظام المزدوج للوحدات المحاسبية من التحديد السليم والعادل لحقوق كل من أصحاب الودائع الاستثمارية وحملة الاسهم .

### قاعدة التكلفة الاصلية

تتمسك البنوك الاسلامية بقاعدة تقليدية في المحاسبة وهي مبدأ التكلفة الاصلية أو التكلفة التاريخية Historical cost على أساس أن المحاسبة تهتم بالحقائق الموضوعية والتكاليف الفعلية ، ومسئوليتها في اعداد التقارير الخارجية يستند الى بيانات مالية حقيقية وليس ارقام مبنية على التقدير الشخصي .

يلاحظ عموماً أنه مازال هناك تمسكاً شديداً من جانب المحاسبة بهذه القاعدة على الرغم من الانتقادات العديدة التي تعرضت لها من جانب العديد من الكتاب والباحثين واهتمام الجمعيات المحاسبية في أوروبا وأمريكا بعقد المؤتمرات والقيام بالدراسات للبحث عن البديل المناسب (١)

والحقيقة أنه من حق قارئ القوائم الماليه للبنوك

---

(١) اوصت غالبية المؤتمرات والجمعيات المحاسبية بضرورة اعداد تقارير خارجية مساعدة تأخذ في الاعتبار =

الاسلامية ان يتساءل عن مدى عدالة وصحة تطبيق قاعدة التكلفة الاصلية في قياس نتائج عمليات المضاربة ، وايضا في تحديد النصيب العادل للمودع من ارباح المضاربة . مثلا أظهر حساب الارباح والخسائر لاحتساب البنوك الاسلامية والمنشور في تقريره السنوي ، ارباح بيع استثمارات بلغت نسبته أكبر من ٧٥ ٪ من مجموع الإيرادات الكلية للسنة المالية للبنك (١) ومادام هذا البنك يعتمد في اعداد تقريره على مبدأ التكلفة الاصلية ، فهل يعقل منطقيا أن يكون هذا الربح ناتجا عن عمليات سنة مالية واحدة ، والا يكون من الافضل لو أن القارىء لديه بيانات اضافية عن القيمة السوقية للاستثمارات ؟

كما ان تطبيق قاعدة التكلفة الاصلية في البنوك الاسلامية ، وفي تحديد نتائج المضاربة بشكل خاص ، لا يحقق العدالة بين أصحاب الودائع الاستثمارية . فالتمسك بالتكلفة الاصلية وعدم الاعتراف بالزيادات التي تطرأ على القيمة السوقية للاصول ( الاستثمارات ) قد يؤدي الى حرمان أصحاب الودائع الاستثمارية الذين يسحبون ودائع من نصيبهم من الارباح التي تتحقق عند بيع هذه الاستثمارات ، والتي تحسب بالفرق بين التكلفة الاصلية وثمان البيع (٢) .

لاشك أنه ليس المقصود من الانتقادات السابقة لقاعدة التكلفة الاصلية مطالبة البنوك الاسلامية حالا بتغيير هذه

= تغيرات الاسعار وحالات التضخم وآخر ماصدر في هذا

الشان : American Accounting Standard Board , Statement of Financial Accounting Standards No. 33: Financial Reporting and Changing Prices, September , 1979.

- (١) بيت التمويل الكويتي ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٩ .
- (٢) يجوز للبنك الاسلامي اقرار حق المودع في جزء من هذه الارباح حتى بعد سحب قيمة الوديعة .

القاعدة ، قبل القيام بالدراسات الكافية لمبادئ وقواعد المحاسبة فى مجموعها وتحديد مدى ملائمتها لعمليات وطبيعة هذه المؤسسات ، ولكن يمكن التوصيه بضرورة العمل نحو توفير معلومات اضافيه لقراء القوائم الماليه وخصوصا ما يتعلق منها بالقيمة الجاربه لعناصر قائمة المركز العالى . لأن من شأن هذه المعلومات المساعدة فى اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة . - سواً بواسطة - ادارة البنك ، أو حملة الاسهم وأصحاب الودائع الاستثماريه (١) .

### The realization concept

### مبدأ تحقق الإيراد

يرتبط هذا المبدأ بقاعدة التكلفة الاطليه ، ويقضى بالاعتراف بالإيراد عندما يتحقق فقط وذلك باتمام عملية البيع وتحول الاصل ( البضاعة ) الى نقدية أو شبه نقدية . كما يقضى هذا المبدأ أيضاً بعدم الاعتراف بأى زيادات تطراً على القيم السوقية للاصول المملوكة ، وبالتالي عدم ادراج هذه الزيادات ضمن الإيرادات فى الحسابات الختامية للمنشأة (٢)

(١) تناول كتاب كثيرون موضوع التكلفة الاطليه وارشها

على القوائم الماليه من هؤلاء الكتاب .

- Ijiri, Y., " A Defence for Historical cost Accounting " in R.R. Sterling (ed.), Asset Valuation and Income Determination : Consideration of Alternatives , Scholars , Book, Co., 1971, pp. 1-14.

- Nelson , G.K. "Current and Historical Costs in Financial Statements" The Accounting Review , January, 1966, pp.42-47.

The American Accounting Association Committee (٢)

Report : The Realization Concept , The Accounting Review , April , 1965, pp. 312 -322.

وأهم المزايا التي يحققها مبدأ تحقق الإيراد فسي عملية قياس الربح في البنوك الإسلامية هي عدم اتاحة الفرصة لتوزيع ارباح على أصحاب الودائع أو حملة الاسهم لم تتحقق فعلا . كما أن تطبيق مبدأ التحقق يساعد على تحقيق هدف محاسبي وفقه هام وهو المحافظة على سلامة رأس المال . فقد ذهب الحنفيه والمالكية والشافعية الى أن ربح المضاربة لا يتحقق الا بقبض رب المال ماله - كاملا ، فسادا تحقق ذلك ثبت ملك المضارب لحصته مستقرا لازما<sup>(١)</sup> ويرى الامام أحمد بن حنبل الذي كان اكثر من توسع في ميدان التعامل بالعقود والشروط حينما سئل عن المحاسبة على متاع<sup>(٢)</sup> المضاربة قال انهما لا يحتسبان الا على الناض<sup>(٣)</sup> لأن المتاع قد ينحط سعره ويرتفع<sup>(٤)</sup> .

وبذلك نرى ان الفقه الاسلامي كان أسبق في تطبيق مبدأ تحقق الإيراد حيث ترى المذاهب الأربعة أن الربح لا يتحقق ولا يجب أن يوزع شيء كإرباح الا بعد عملية البيع وتحويل الأصول الى نقدية واعطاء رب المال رأس ماله . وما يفضل بعد ذلك فانه ربح . كما أن احتمالات تقلبات الاسعار منعت الامام أحمد بن حنبل من التصريح بالمحاسبة على أو توزيع ارباح المتاع ( السلع ) لانها لم تتحقق بعد .

---

(١) د . غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفية مرجع سابق ، ص ٣٥٨ .

(٢) المتاع هو السلعة أو المنفعة .

(٣) الناض هو رأس المال من دراهم ودينانير .

(٤) د . سامي حمود ، تطوير الاعمال المصرفية ، مرجع سابق . ص ٤٢٦ عن البيهوتي . الجزء الثالث ص ٤٣٤ .

وأهم الاعتراضات والانتقادات التي تثار غالباً بشأن تطبيق مبدأ تحقق الإيراد التأخير في الاعتراف بينود هامة من الإيراد أو الدخل ، وكذلك اشتمال هذا المبدأ على شيء من التناقض ، وعدم الاتساق نتيجة اعترافه بالخصائر الناتجة من نقص القيمة السوقية للأصول عن التكلفة الأصلية ، وعدم الاعتراف بالزيادة في هذه القيمة لأنها لم تتحقق (١) .

### مبدأ الحيطة والحذر Conservatism

من السياسات المحاسبية الواسعة الانتشار في الحياة العملية اتخاذ المحاسب الحرج والحذر الشديد في قياس الربح المحاسبي . وهذه السياسة لأشك نتائجها من المبادئ السابقة وخاصة مبدأ التكلفة الأصلية ومبدأ التحقق ، وتمنع هذه السياسة المحاسب من الاعتراف بالأرباح التي لم تتحقق والانتظار حتى تتوفر الأدلة الموضوعية الكافية لإثبات صحتها وتحققها . وتنادى سياسة الحيطة والحذر أيضاً بتكوين المخصصات الكافية لمقابلة أية التزامات أو خصائر متوقعة أو محتملة في المستقبل وخصمها من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي الربح (٢) .

وتطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر في البنوك الإسلامية يتم تكوين المخصصات الكافية لمقابلة الخصائر المحتملة في

---

(١) Lee , T.A. , Income and Value Measurement  
op.cit ,p.50.

(٢) Sterling , R.R., "conservatism : The  
Fundamental principle of Valuation in Traditional Account-  
ing" Abacus, Dec.1967,pp.109 - 32.

الاستثمارات أو لمواجهة الخسائر التي قد تنشأ نتيجة عدم  
امكانية تحصيل بعض الديون المستحقة للبنك . ومن المبررات  
الرئيسية التي تساق غالباً في تأييد تطبيق هذه السياسة  
منع الادارة من التفاؤل الزائد في قياس الربح مما قد  
يضر بالمركز المالي للبنك في المستقبل . كما أن تطبيق  
هذه السياسة فيه حماية شرعية ووقاية لرأس المال . ولكن  
تطبيق سياسة الحيطة والحذر قد يكون لها اثاراً غير ملائمة  
وغير عادلة . فادارة البنك قد تتوسع في تكوين مخصصات  
لامبرر لها لتقليل الارباح القابلة للتوزيع ، والاضرار بحقوق  
أصحاب الودائع بحرمانهم من حقهم في الارباح . كما أنه في  
حالة عدم وقوع خسائر في المستقبل فما الذي يضمن رد هذه  
المخصصات الى أصحاب الودائع؟ (١) .

### Matching Concept

### مبدأ المقابلة

يتطلب القياس السليم للربح صهر الإيرادات التي  
تحققت خلال الفترة المحاسبية ومقابلتها بالتكاليف الملائمة  
التي ساهمت في تحقيق هذه الإيرادات ، مع ترجيل التكاليف  
التي تقرر تحميلها لإيرادات الفترات التالية الى قائمة  
المركز المالي . وأهم ما يميز هذا المبدأ المحاسبى  
مطالبته بضرورة وجود علاقة ارتباط موجبة بين إيرادات الفترة  
المحاسبية وتكاليف نفس هذه الفترة (٢) .

---

(١) اشار الاجراء الذي اتخذه بيت التمويل الكويتي  
عام ١٩٨٣ بتكوين مخصصات بكامل الفرق بين الإيرادات  
والمصروفات وعدم توزيع اية ارباح على أصحاب الودائع كثيراً  
من التساؤلات حول تطبيق سياسة الحيطة والحذر في البنوك  
الاسلامية .

American Accounting Association Committee (٢)  
Report: The Matching concept " The Accounting Review  
April 1965, pp. 363, 372.

يلاحظ ان تطبيق مبدأ المقابلة فى الحياة العملية  
يشير العديد من المشاكل ، خصوصا فيما يتعلق بعملية  
تحميل وتخصيص التكاليف . بالاضافة الى أن اعتبار عمليات  
المضاربة بالودائع الاستثمارية وحدة محاسبية مستقلة يكون  
سببا لمزيد من المشاكل سوف توجب الكلام عنها للجزء الاخير  
من هذا البحث ، ولكن من الاهمية التاكيد هنا بأن الفكر  
المحاسبى الاسلامى لا يختلف عن الفكر المحاسبى المعاصر فى  
ضرورة تحديد ربح الفترة الذى تجرى منه توزيعات الارباح عن  
طريق مقابلة الايرادات بتكاليف الخدمات المستنفذة فى  
ممارسة النشاط وتحقيق الايرادات ، كما يجب أن يستبعد من  
الارباح اية خسائر قبل القول بوجود أرباح (١)

#### Continuity

#### فرض الاستمرار

يعتمد قياس وتوزيع الربح فى الفكر المحاسبى على  
فرض رئيسى هام وهو اعتبار أن الوحدة المحاسبية سوف تستمر  
فى العمل ولن يتم تصفيتها فى المستقبل القريب . أى أنه  
بدون توفر دليل عكس ذلك ، فإنه يفترض استمرار الوحدة  
المحاسبية فى العمل الى اجل غير محدود (٢) .

ولا شك أن فرض الاستمرار يبدو عمليا فى ظل التطورات  
الاقتصادية الكبيرة والتغيرات الجوهرية التى حدثت فى شكل

---

(١) د . شوقى اسماعيل شحاته ، الربح وقياسه فى الاسلام  
مجلة المسلم المعاصر العدد الثانى والعشرون ، ابريل  
مايو - يونيه ١٩٨٠ ص ٩٣ - ١٢٤ .

Moonitz , M. , The Basic Postulates of Accounting  
Accounting Research Study No.1, AICPA , N. Y. 1961.P.38

المشروعات خلال القرن الاخير ، ولم تعد العمليات التجارية المحدودة ونظم المضاربة الخاصة الاسلامية تمثل سوى جزءاً صغيراً جداً من النشاط الاقتصادي . لذلك فان ظاهر الحال يدعو الى الاعتقاد باستمرار المشروع ، وتكون التصفيه هي الاستثناء (١)

أما بالنسبة للبنوك الاسلامية فان اجراء التصفيه الكاملة لعمليات المضاربة وكذلك المبادئ الخاصة بتوزيع الارباح لهذه العمليات ، لاتناسب الظروف الماليه والاقتصادية العصريه التي تعمل فيها البنوك الاسلامية ، ويعتبر نوع ممن الجمود أن نطالب البنوك الاسلامية بتطبيق هذه القواعد خصوصاً وانها كانت نتيجة اجتهاد لائمة الفقه الاسلامي ولم يرد بشأنها نصوص صريحة في الكتاب أو السنة . ولكن ذلك لايعنى الا يكون لدينانفس الاهداف والغايات التي كان يسعى ورائها هؤلاء الائمة والمصلحين عند وضع هذه القواعد . فحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بشأن الربح - والسابق ذكره - يوضح لنا أن الغايه الرئيسيه من تقرير قواعد المضاربة المختلفه هي حمايه ووقايه رأس المال . وجميع القواعد ومبادئ نظرية المحاسبه ، وخصوصاً مبادئ الحيطه والحذر ، وتحقق الايراد والموضوعيه ، والمقابله - تهدف كلها لحمايه رأس المال وعدم تقرير أرباح الأبعد التأكد من سلامة رأس المال .

معنى ذلك أنه من الافضل أن نفترض أن عقود اصحاب الودائع الاستثماريه مع البنك الاسلامي من العقود المستمره وان البنك مؤسسة مصرفية اسلامية مستمره ويتطلب هذا الفرض مايلى :

(١) د. شوقي اسماعيل شحاته ، رأس المال والمحافظة عليه في الفكر الاسلامي مجلة المسلم المعاصر - العدد السادس والعشرون ، ابريل - مايو يونيه ١٩٨١ ، ص ٥٧ ، الى ص ٩٨ .



١ - تقسيم حياة البنك الى فترات ماليه متساوية ( سنوية ) نصف سنوية ، أو ربع سنوية ) فى نهاية كل منها يتم حساب ارباح المضاربة وتحديد نصيب كل مودع من هذه الارباح . وفى هذا ضمان لعائد دورى منتظم لاصحاب الودائع .

٢ - كوسيلة لوقاية راس مال شركة المضاربة الافتراضية وضمان حقوق اصحاب الودائع الاستثماريه حتى يعد انسحاب بعضهم من الشركة ، فانه لابد من تكوين المخصصات والاحتياطات التى تجنب من ارباح المضاربة ضمن حقوق اصحاب الودائع ولكن غير قابله للتوزيع (١) .

٣ - يضاف الى ذلك ضرورة تأكد هيئة الرقابة الشرعية والمراجع القانونى من أن البنك لم يبالغ فى تكوين المخصصات ولم يبالغ ايضا فى حساب الارباح الموزعه ، وانه اتبع المبادئ والقواعد المحاسبية السليمة فى قياس وتوزيع الارباح .

باختصار اذن يمكننا أن نقرر أن اعتماد المحاسبة فى البنوك الاسلامية على فرض الاستمرار ومبدأ الفترة المحاسبية لتحديد وتوزيع الارباح ليس فيه ما يمس الشريعة الاسلامية مادامت هناك الوسائل الكفيلة والمضمونة لتحقيق الاهداف والغايات الرئيسية للشريعة ، والله أعلم .

يتناول الجزء التالى من البحث بيان كيفية استخدام الفروض والمبادئ السابقة فى اعداد نموذج محاسبى لقياس

---

(١) يلاحظ فى ميزانيات البنوك الاسلامية التى تعمل حاليا عدم التمييز بين المخصصات والاحتياطات التى جنبت من ارباح المضاربة وتلك التى احتجزت من ارباح المساهمين .

وتوزيع الارباح فى البنوك الاسلامية .

ثالثا - نموذج نظام محاسبى لقياس وتوزيع الارباح فى

بنك اسلامى .

يستند النموذج المقترح فى هذا الجزء من البحث على طبيعة العلاقة الشرعية والقانونية بين البنك الاسلامى من ناحية وبين اصحاب الودائع الاستثمارية ، كما أوضحناها فى الجزء الاول من هذا البحث وعلى المبادئ والفروض المحاسبية التى ناقشناها فى الجزء الثانى .

### الاسس والفروض الرئيسية للنموذج

يستند النموذج المقترح لقياس وتوزيع الربح فى البنوك الاسلامية على مجموعة من الاسس والفروض مستمدة من المناقشات والتحليلات السابقة - أهم هذه الفروض والاسس ما يلى :

(١) البنك الاسلامى شركة مساهمة يملكه حملة الاسهم ولهم الحقوق وعليهم الالتزامات التى يحددها قانون الشركات المساهمة والقانون الاساسى لكل شركة على حدة \* - وهو وحدة محاسبية منفصلة عن عقود المضاربة والوكالة .

(٢) يقوم البنك الاسلامى بتقديم الخدمات المصرفية العادية للعملاء فى حدود ما تقرره الشريعة الاسلامية فى مقابل

---

\* يلاحظ أن جميع التشريعات التى صدرت بانشاء البنوك الاسلامية تؤيد هذا الفرض .

أجرة أو عمولات معينه وتعتبر تلك العمولات ايرادا خالصا للبنك الاسلامى كوحدة محاسبية .

٣) يقبل البنك الاسلامى الودائع تحت الطلب ويلتزم برد تلك الودائع فى أى وقت يقرره العميل دون مطالبه العميل للبنك بأى عائد على هذه الودائع . ويستطيع البنك الاسلامى أن يضع سياسة استثماريه مرنة لاستثمار جزء من هذه الودائع لتغطية نفقات ادارة هذه الودائع . ويجب عند وضع هذه السياسة مراعاة عوامل السيولة والنواحي ضمانية الاخرى لسلامة أموال المودعين . ويكون العائد من هذا النوع من الاستثمارات أيضا ايرادا خالصا للبنك كوحدة محاسبية .

٤) يعمل البنك الاسلامى بشخصيته الاعتباريه كوكيل ومضارب بأموال أصحاب الودائع الاستثمارية . ويقوم البنك باستثمار هذه الودائع حسب الخطة التى تضعها ادارة البنك وما يحققه البنك من أرباح فى هذه الاستثمارات يستحق نسبة منها يحددها مقدما عقد المضاربة مع أصحاب الودائع الاستثمارية .

٥) يلتزم البنك الاسلامى بمفته وكيفا يفصل حسابات الاستثمارات ونتائج عمليات المتاجرة والمراوحة والمضاربة التى يقوم بها باستخدام الودائع الاستثماريه عن باقى عمليات البنك الاخرى .

٦) يلتزم البنك الاسلامى بمفته وكيفا أيضا بتتبع نظامه المحاسبى بشكل يسمح بتوفير سجلات وملفات خاصة

بعمليات الوكالة أو المضاربة تمكن من القياس السليم  
لأرباح ونتائج عقد المضاربة مع أصحاب الودائع الاستثمارية  
عن كل فترة مالية . وتكون السجلات والملفات تحت تصرف  
المراجع القانوني الذي ينوب عن المودعين في مراجعة حسابات  
المضاربة والذي يعينه البنك المركزي .

(٧) يلتزم البنك الإسلامي لإبراء ذمته فيما يتعلق  
بعقد المضاربة أن يوضح في تقاريره الخارجية السنوية  
المنشورة نتائج عمليات المضاربة منفصلة عن باقي عمليات البنك  
وان يوقع المراجع القانوني لأصحاب الودائع على هذه التقارير .

### الاطار العام لنموذج قياس الربح

يجب قبل بيان تفاصيل النظام المحاسبي المقترح  
التأكيد بأن الهدف من هذا النظام المساعدة في قياس  
أرباح عمليات المضاربة بالودائع الاستثمارية بصورة منفصلة  
ومحددة عن أرباح عمليات البنك الأخرى . وهذا لا يعني عدم  
امكانية استخدام المعلومات التي يوفرها النظام في أغراض  
أخرى .

يتكون النظام المحاسبي المقترح من العناصر والخطوات  
التالية :

- ١ - حسابات استثمارية .
- ٢ - حسابات الإيرادات وأرباح وخسائر الاستثمارات .
- ٣ - انشاء مراكز تكلفة .
- ٤ - تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف على مراكز  
التكلفة الأخرى .

٥ - تحميل تكاليف مراكز الخدمات المساعدة على مراكز  
التكلفة الاخرى .

٦ - اعداد قوائم الدخل وحسابات الارباح والخسائر .

### الحسابات الاستثمارية

يقترح أن يفتح البنك الاسلامى فى دفتر الاستاد العام  
ثلاث حسابات مراقبة استثمارية .

١ - حساب استثمارى ( أ ) خاص بالاستثمارات التى  
تستخدم فيها الودائع الاستثمارية .

٢ - حساب استثمارى ( ب ) خاص بالاستثمارات التى  
تستخدم فيها الودائع تحت الطلب .

٣ - حساب استثمارى ( ج ) خاص بالاستثمارات التى  
تستخدم فيها حقوق المساهمين .

ويجعل كل حساب من هذه الحسابات مدينة بتكلفة  
الاصول والاستثمارات المشتراه وكذلك برؤوس الاموال المستثمرة  
فى مشروعات وعمليات مضاربة مع الغير ويجعل دائنا بتكلفة  
الاصول والاستثمارات المباعة وبرؤوس اموال المشروعات  
وعمليات المضاربة التى يتم تصفيتها . ويحتفظ البنك بثلاث  
دفاتر استاذ مساعدة مقابله لحسابات المراقبة الثلاث  
يحتوى كل دفتر منها على تفاصيل العمليات الاستثمارية مع  
ضرورة استخدام وسائل الترميز والترقيم اللازمة للتعرف على  
كل عملية وعلاقتها بحسابات المراقبة .

ويحقق الاحتفاظ بالحسابات السبابقة - فيما يتعلق  
بقياس الربح - ثلاث اغراض رئيسية :

(أ) امكانية قياس الايرادات والارباح والخائـــــر  
المحققة ومعرفة علاقتها بنوعية الاستثمارات والعمليات وهل  
هى خاصة بعمليات المضاربة بالودائع الاستثمارية أم خاصة  
بعمليات البنك .

(ب) تكوين المخصصات الكافية فى نهاية الفترة  
وتحميل تلك المخصصات - للحسابات المناسبة حيث يتم تحميل  
المخصصات المتعلقة بالاستثمارات فى الحساب الاستثمارى (أ)  
لحساب الارباح والخائـــــر الخاص بعمليات المضاربة بالودائع  
الاستثمارية ، أما باقى المخصصات فتحمل لحساب أربـــــاح  
وخائـــــر البنك .

(ج) التعرف على التكلفة الاصلية للاستثمارات من كل نوع  
وامكانية اعداد تقارير مساعدة على اساس الاسعار الجارية  
حينما ترغب الادارة فى ذلك .

#### حسابات الايرادات وارباح وخائـــــر الاستثمارات .

يشمل النظام المحاسبى المقترح اربع حسابات رئيسية  
اجماليه بدفتر الاستاذ العام تتعلق باليرادات واربـــــاح  
وخائـــــر بيع الاستثمارات :

(١) حساب إيرادات الخدمات المصرفية .

(٢) حساب إيرادات وارباح وخائـــــر الاستثمارات (أ) .

- (٣) حساب إيرادات وارباج وخسائر الاستثمارات (ب)  
(٤) حساب إيرادات وارباج وخسائر الاستثمارات (ج)

ويجعل الحساب الاول دائنا بالاييرادات والعمولات التي يحصل عليها البنك من العملاء نظير تقديمه الخدمات المصرفية المختلفة . أما الحسابات الاخرى فانها تجعل دائنة بالاييرادات وارباج بيع الاستثمارات الخاصة بها ، كما تجعل مدينة بالمصروفات المباشرة الخاصة بتلك الاستثمارات وكذلك بالخسائر التي قد تنتج من بيع بعض الاستثمارات ويقترح أن يحتفظ البنك بربع دفاتر استاذ مساعدة مقابله للحسابات الاربعة الاجمالية لتسجيل تفاصيل اليرادات وارباج وخسائر العمليات الاستثمارية المختلفة التي يقوم بها البنك .

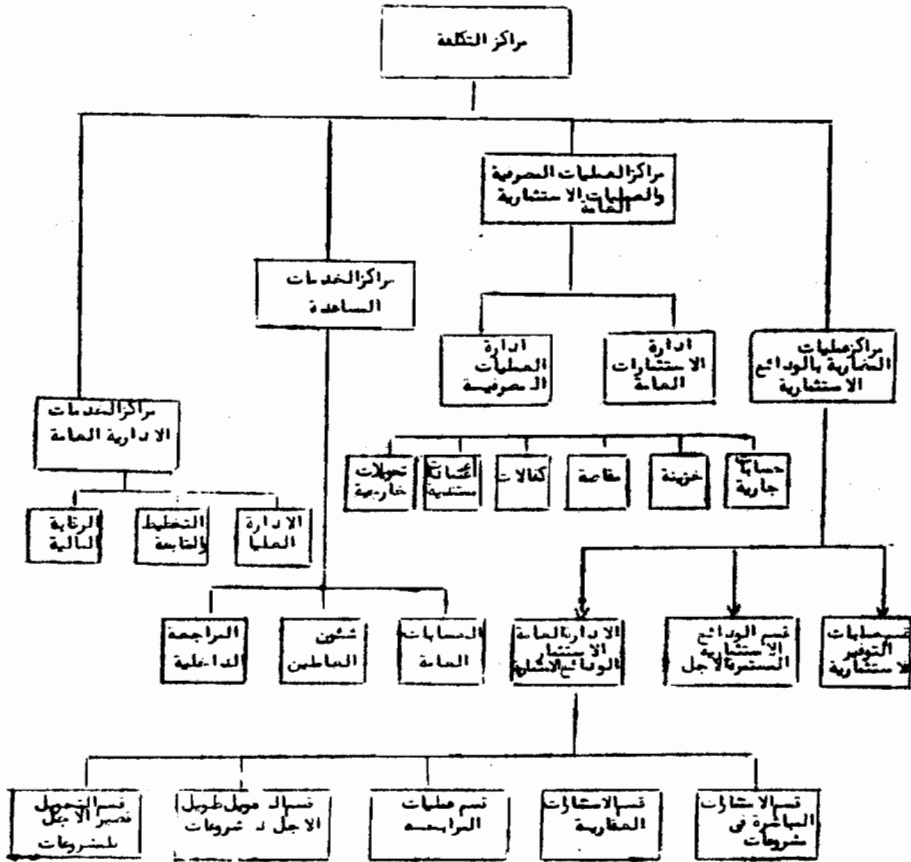
### مراكز التكلفة

يتطلب تحديد ارباج المضاربة بالودائع الاستثمارية ضرورة معرفة نصيب تلك العمليات من التكاليف التي يتحملها البنك المضارب اثناء تأدية أنشطته المختلفة . ولا يتيسر الوصول الى معرفة تلك التكاليف الا بانشاء مراكز تكلفة ، ومركز التكلفة عبارة عن وحدة مسئولية ( ادارة أو قسم ) بالبنك تؤدي نشاطا محددًا ، وتستخدم كاساس لخصر عناصر التكاليف تمهيدا لاستخدامها في الاغراض المحددة .

تنقسم مراكز التكلفة في النظام المحاسبي المقترح الى اربع اقسام رئيسية ( شكل ١ ) .

أولا : مراكز عمليات المضاربة بالودائع الاستثمارية .

شكل (١) مراكز التكلفة





ثانيا : مراكز العمليات المصرفية والعمليات  
الاستثمارية العامة .

ثالثا - مراكز الخدمات المساعدة .

رابعا - مراكز الخدمات الادارية العامة .

ويختص النوع الاول بكل الانشطة التي تتعلق بصورة  
مباشرة بعقد المضاربة بالودائع الاستثمارية مثل استلام ورد  
الودائع واستثمار تلك الودائع . ومن أمثلة مراكز التكلفة  
التي يشملها هذا النوع :

(أ) قسم حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار .

(ب) قسم حسابات الودائع الاستثمارية لأجل والودائع  
المستمرة .

(ج) الادارة العامة لاستثمار الودائع  
ويتفرع منها الاقسام التاليه :

(١) قسم الاستثمارات المباشرة في مشروعات .

(٢) قسم الاستثمارات العقارية .

(٣) قسم عمليات المراجعة .

(٤) قسم عمليات التمويل طويل الاجل للمشروعات .

(٥) قسم عمليات التمويل قصير الاجل للمشروعات .

أما النوع الثاني من مراكز التكلفة فيشمل كل  
الاقسام والادارات التي تؤدي خدمات مباشرة للعملاء وكذلك  
تلك التي تقوم باسثمار اموال المساهمين والودائع تحت

الطلب . ومن أمثلة تلك المراكز :

( أ ) ادارة العمليات المصرفية ، وتشمل الاقسام التاليه :

- ١) قسم الحسابات الجارية .
- ٢) قسم الخزينة .
- ٣) قسم المقاصة .
- ٤) قسم الكفالات .
- ٥) قسم الاعتمادات المستندية .
- ٦) قسم التحويلات الخارجية .

وغير ذلك من الاقسام التي تؤدي خدمات مصرفيه ليس فيها عوائد ربوية .

( ب ) ادارة الاستثمارات العامة :

وتختص بشئون استثمار اموال المساهمين والودائع تحت الطلب ، وقد تنقسم الى عدة اقسام فرعيه حسب ظروف كل بنك .

ويشمل النوع الثالث من مراكز التكلفة الادارات ، والاقسام التي تؤدي خدمات معاودة لكل من عمليا ، المضاربة والعمليات المصرفيه . ومن امثلة تلك المراكز مايلي :

- ١) قسم الحسابات العامة .
- ٢) قسم شئون العاملين .
- ٣) قسم الحاسب الالكترونى .
- ٤) ادارة الفروع .

- ٥) ادارة شؤون الزكاة .
- ٦) ادارة المراجعة الداخلية .
- ٧) قسم الحفظ والمعلومات .
- ٨) قسم الصيانة وشؤون المباني .

أما النوع الاخير من مراكز التكلفة فانه يتكون من الادارات التي تؤدي عمليات اشرافيه ورقابيه وتخطيطيه على مستوى البنك باكماله مثل :

- ١) الادارة العليا .
- ٢) ادارة التخطيط والمتابعة .
- ٣) ادارة الرقابة الماليه .
- ٤) ادارة البحوث .

### تخصيص وتوزيع التكاليف على مراكز التكلفة

الخطوة التاليه بعد انشاء مراكز التكلفة تتضمن تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف المختلفه على مراكز التكلفة تمهيدا لتحديد صافي الدخل واعداد القوائم الماليه . ويجب قبل اجراء عمليات التخصيص والتوزيع القيام بالتسويات التاليه :

- ١) خصم المبالغ المحصله من العملاء كاسترداد لنفقات قام بها البنك من عناصر التكاليف المقابله لها ، حيث أن تلك المبالغ لا تمثل ايرادات اعتبارا بالنسبة للبنك .

(٢) استبعاد التكاليف المدفوعة خلال الفترة الحالية وتخص خدمات تستفيد منها الفترات المالية التالية .

(٣) اضافة التكاليف التي دفعت في فترات مالية سابقة وتخص الفترة المالية الحالية .

وتتبع القواعد التالية في تخصيص وتوزيع التكاليف الخاصة بالفترة المحاسبية :

(١) عناصر التكاليف التي تتعلق مباشرة بعملية مرابحة أو اعادة مضاربة تحمل مباشرة لحساب الإيرادات الخاص بتلك العمليات .

(٢) تخصيص عناصر التكاليف لمراكز التكلفة بصورة مباشرة عندما يكون هناك علاقة واضحة بين عنصر التكلفة الذي يتم تخصيصه وبين الخدمات أو الأنشطة التي تؤديها مركز التكلفة . وأهم العناصر التي تخص بصورة مباشرة الاجور والرواتب .

(٣) عناصر التكاليف التي لا يمكن اخضاعها للتخصيص المباشر توزع على مراكز التكلفة المستفيدة من هذه العناصر على أسس مناسبة - يحددها قسم التكاليف بالبنك بعد دراسة وافيه لتلك العناصر (١) ولا بد أن يوافق مراقب الحسابات التابع لاصحاب الودائع الاستثمارية على تلك الاسس .

---

Wallker , J.R., Bank Costs for Decision (١)  
Makin ( Boston , Bankers , Publishing Co. 1970).

### توزيع تكاليف مراكز الخدمات المساعدة :

يواجه المحاسب السؤال التالي فيما يتعلق بتحميل وتوزيع التكاليف على مراكز التكلفة تمهيدا لقياس ارباح المضاربة : " هل يسمح الفقه الاسلامى بخضم التكاليف التى ينفقها البنك المضارب من ارباح المضاربة ؟

لقد ناقش الدكتور سامى حمود فى كتابه تطوير الأعمال المصرفية احكام المذاهب المختلفة فى هذا الموضوع وانتهى الى الرأى التالى :

" لذلك فاننا نرى عدم تحميل الارباح باية نفقات سوى ما يتعلق بعمل المضاربة نفسها من سجلات ومطبوعات خاصة بالعمل الاستثمارى على نحو ما بينا فيما فرق به صاحب اتحاف المتقين . أما اجور العمال والموظفين ومصاريف البنك والادارة فهى تكون مقابله بما ينوب البنك من حصة فى الربح باعتباره مضاربا مشتركا (١) .

وهذا الرأى الذى انتهى اليه الدكتور سامى حمود لايتفق تماما مع احكام المذاهب الاربعة . فالحنفية والمالكية اجازوا خضم مصاريف الانتقال والسفر من ارباح المضاربة . والحنابلة سمحوا بخضم مصاريف الفرد وغيرها بشرط الاتفاق المسبق مع رب المال على ذلك . أما الشافعية (٢) فقد ميزوا بين نوعين من النفقات .

---

(١) دكتور سامى حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، مرجع سابق ص ٤٩٤ .  
(٢) الزبيدى . اتحاف المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين . الجزء الخامس ص ٤٧١ - ٤٧٢ ( عن دكتور سامى حمود - تطوير الأعمال المصرفية - مرجع سابق ص ٤٩٠ .

النوع الاول : التكاليف المتعلقة بمال المضاربة والنوع الثانى النفقات المتعلقة بشخص المضاربة ، وقد اجازوا خصم النوع الاول من ارباح المضاربة لانه ينفق على اعمال لايقوم بها المضارب بنفسه وتعتبر ضرورية لعمليات المضاربة .

ويتضح من ذلك أن القول بعدم جواز خصم اجور العمال والموظفين من ارباح المضاربة لاينسجم مع رأى الزبيدى الذى استند اليه الكاتب فى رأيه فلاشك أن الاجور والرواتب التى تدفع للعاملين بمراكز تكاليف عمليات المضاربة يمكن اعتبارها من النوع الاول من التكاليف التى اجاز الزبيدى خصمها من ارباح المضاربة .

ونرى أن مراكز عمليات المضاربة بالودائع الاستثمارية يجب الا تتحمل فقط بالتكاليف المباشرة ولكن أيضا بنصيبها من تكاليف مراكز الخدمات المساعدة ، لان تلك التكاليف تعتبر من النوع الاول الذى ذكره الزبيدى والتى تتعلق بمال المضاربة وتعتبر ضرورية للقيام بالانشطة الاستثمارية والتجارية المختلفة التى تتضمنها المضاربة .

ويستطيع المحاسب أن يختار طريقة واسس التوزيع المناسبة بعد دراسة وافيه لطبيعة الخدمات التى تقدمها المراكز المساعدة ، وبعد تحديد المزايا التى يحققها تطبيق او استخدام كل طريقة من طرق توزيع التكاليف (١)

(١) تناولت المراجع التالى طرق واسس توزيع تكاليف الخدمات على المراكز الانتاجية :

\* Horngren , C.T., Cost Accounting ( N.Y.Prentice - Hall , 1972) , pp. 395 - 427.

\* Matz , A. and Curry , C.J., Cost Accounting , N.Y South -Western Publishing Co., 1972) pp. 218 - 242.

أما تكاليف مراكز الخدمات الادارية العامة مثل تكاليف الادارة العليا للبنك وتكاليف ادارات التخطيط والبحوث والرقابة الماليه فاننا نرى أن يتحملها البنك المضارب بالكامل وذلك للاسباب التالية :

(١) يميل هذا النوع من التكاليف الى الثبات وليس مرتبطا بحجم عمليات المضاربة ، كما أنه مرتبط بالانشطة العامة للبنك .

(٢) هناك شبه بين هذا النوع من التكاليف والتكاليف المتعلقة بشخص المضارب التي لاتسمح الشريعة الاسلامية بخصمها من ارباح المضاربة وذلك لان مبرر عدم الخصم واحد فـ في الحالتين وهو عدم وجود علاقة مباشرة بين حجم هذه التكاليف وارباح المضاربة .

(٣) السماح بتحميل هذا النوع من التكاليف - أو أي جزء منها - لعمليات المضاربة قد يبتلع الجزء الأكبر من إيرادات وارباح المضاربة ، وبالتالي لا يحصل أصحاب الودائع الاستثمارية على نصيبهم العادل من الارباح .

(٤) ما يتحملة البنك من هذه التكاليف يكون مقابل ما يحصل عليه من حصة في ارباح المضاربة بالاضافة الى إيراداته وارباحه من العمليات الاخرى .

شكل (٢) يوضح عملية تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف المختلفة على مراكز التكلفة وباتمام عمليتي التوزيع والتخصيم يكون لدينا بالنسبة لكل نوع من مراكز التكاليف :





(١) مجموع الرواتب والاجور .

(٢) مجموع المصروفات العمومية والادارية .

وهما من العناصر الضرورية اللازمة لاعداد قوائم

الدخل وحسابات الارباح والخسائر .

### اعداد قوائم الدخل وحسابات الارباح والخسائر :

الخطوة الاخيرة فى النظام المحاسبى المقترح لقياس ارباح المضاربة هى اعداد قوائم الدخل وحسابات الارباح والخسائر والتوزيع لعمليات المضاربة والبنك كل على حدة، بالاضافة الى البيانات التى توفرها الحسابات الخاصة بالايرادات والتكاليف السابقة فان اعداد قوائم الدخل والحسابات الختامية يتطلب بيانات اخرى اهمها:

(١) بيانات عن المخصصات التى يراد تكوينها لمقابلة الخسائر المحتمله مثل مخصص هبوط اسعار الاستثمارات ومخصص الديون المشكوك فيها والتى تحمل لحسابات الاستثمارات المختصه .

(٢) بيانات عن استهلاكات الاصول الثابته للبنك .

(٣) انواع ومبالغ او نسب الاحتياطات التى تحددها القوانين واللوائح او يقرر مجلس ادارة البنك استقطاعها من صافى ارباح البنك عند التوزيع .

شكل (٣) يوضح نموذج لقائمة نتائج عمليات المضاربة

شكل (٢)

بنك ..... الاساسي

نموذج قائمة نتائج عمليات الضاربة بالودائع الاستثمارية  
عن الفترة من ..... الى .....

الاييرادات :

x x	- ربح الاحتشارات
x x	- ارباح بيع الاحتشارات
x x	- ارباح عمليات التراجحة
x x	- ارباح عمليات تمويل تمويل الاجل
x x	- ارباح عمليات تمويل قصير الاجل
x x	- ايرادات اخرى
<u>x x</u>	جميع اليرادات

التكاليف :

x x	- اجور ورواتب
x x	- مصروفات ادارية وصومية
x x	- عمائر بيع استشارات
x x	- خصم ديون مشكوك فيها
x x	- خصم عيوب اسعار استشارات
<u>x x</u>	جميع التكاليف

x x	صافي ارباح عمليات الضاربة خلال الفترة
<u>x x -</u>	بخصم : نصيب البنك في الارباح

<u>x x</u>	صافي الارباح الموزعة على المودعين
------------	-----------------------------------

ويلاحظ في النموذج تفاصيل عناصر الإيرادات الرئيسية والتي يتم الحصول عليها من دفاتر الاستعداد المساعدة، أما تفاصيل عناصر التكاليف فإن مصدرها قائمة توزيع وتخصيص التكاليف شكل (٢) . وقد تم تجميع تكاليف عمليات المضاربة تحسب بندين رئيسيين هما الأجر والرواتب ثم المصروفات العمومية والإدارية . كما أن خسائر بيع استثمارات المضاربة والتي تحققت أثناء السنة المالية والمخصصات المتعلقة بالاستثمار الحالية قد تم خصمها من الإيرادات قبل تحديد صافي الربح عمليات المضاربة . وبتحديد صافي أرباح عمليات المضاربة يمكن حساب نصيب البنك في تلك الأرباح وذلك بحسب النسبة المتفق عليها مع المودعين في المبلغ الكلي لتلك الأرباح . وما يتبقى بعد خصم نصيب البنك يمثل الأرباح التي توزع على أصحاب الودائع الاستثمارية ( شكل (٤) ) .

شكل (٤) يوضح نموذج لقائمة الدخل للبنك الإقليمي كوحدة محاسبية قائمة بذاتها . ويلاحظ أن هذا النموذج يختلف عن نماذج قائمة الدخل التي تعدها البنوك الإقليمية التي تعمل حالياً في النواحي التالية :

(١) فصل إيرادات وتكاليف البنك المضارب عن إيرادات وتكاليف عمليات المضاربة .

(٢) اعتبار نصيب البنك المضارب في عمليات المضاربة عنصر رئيس من إيرادات البنك .

(٣) خصم الاحتياطات الإلزامية والاختيارية وكذلك مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من صافي أرباح البنك .

شكل (٤)

بنك ..... الاسلامى

قائمة الدخل وتوزيع الارباح

عن الفترة من ..... الى .....

الاييرادات :

x x	- ربح الأستثمارات العامة
x x	- أرباح بيع الأستثمارات العامة
x x	- عسولات خدمات مصرفية
x x	- نصيب البنك فى ارباح عمليات الضاربة
x x	- إيرادات اخرى
<u>x x</u>	مجموع الايرادات

التكاليف :

x x	- أجور وراتب
x x	- مصروفات ادارة وعمومية
x x	- مخصص هبوط أسعار استثمارات عامة
x x	- استهلاكات اصول ثابتة
x x	- مصروفات اخرى
<u>x x</u>	مجموع التكاليف

x x

x x

صافي أرباح العام

يقترح توزيعه كما يلى :

x x	احتياطي قانونى
x x	احتياطي اختيارى
x x	مكافأة اعضاء مجلس الإدارة
x x	توزيعات على المساهمين

x x

x x

أرباح مرحلة للسنة القادمة

## توزيع الارباح على أصحاب الودائع الاستثمارية

بناءً على نصوص عقد الشركة بين أصحاب الودائع —  
الاستثمارية فإن لكل شريك الحق في جزء من أرباح عقد  
المضاربة . ويحدد نصيب الشريك في الأرباح ثلاث عوامل :

(١) معدل العائد الفعلي الذي حققته أموال الشركاء  
في عقد المضاربة مع البنك الإسلامي .

(٢) حجم الوديعة أو الودائع الاستثمارية التي ساهم  
بها الشخص في عمليات المضاربة .

(٣) الفترة الزمنية لاستثمار الوديعة وتحسب تلك  
الفترة بالشهور من تاريخ ايداعها بالبنك الإسلامي حتى  
تاريخ سحبها أو نهاية السنة المالية أيهما أقرب مع إهمال  
أسور الشهر سواء في الأيداع أو السحب .

### حساب معدل العائد :

يحسب معدل العائد الفعلي والذي حققته الودائع —  
لإستثماريه باستخدام المعادلة (١)

$$ع = \frac{س}{ص} \times ١٢ \times ١٠٠ \quad (١)$$

حيث ع معدل العائد المثوى .

س صافي ارباح عقد المضاربة القابل للتوزيع على  
صاحب الودائع الاستثمارية .

ص المتوسط المرجح لحجم الودائع الاستثمارية . ويحسب

هذا المتوسط باستخدام المعادلة (٢)

$$ص = \frac{ص_1 \times 1 + ص_2 \times 2 + \dots + ص_m \times m}{(٢)}$$

حيث د المبلغ النقدي للوديعة .

ن مدة الوديعة بالشهور .

م عدد الودائع .

حساب نصيب صاه بالوديعة من الأرباح :

يحسب نصيب الوديعة الاستثمارية من صافي أرباح

المضاربة بالمعادلة (٣) .

$$ص = د \times ع \times \frac{ن}{١٢} \quad (٣)$$

حيث س ربح الوديعة .

ع معدل العائد .

ن فترة الوديعة بالشهور .

ويجوز للشريك أو الشخص الواحد أن يكون له أكثر من

وديعة وبالتالي أكثر من رقم من أرباح الودائع الاستثمارية .

التفضيل بين أصحاب الودائع الاستثمارية :

هل يجوز شرعا التفضيل بين أصحاب الودائع الاستثمارية

في توزيع أرباح وخسائر المضاربة ، يرى فقهاء المسلمين

في غالبية المذاهب ضرورة أن تكون نسب توزيع الأرباح والخسائر

بين الشركاء في الشركة بالمال مساوية لنسب مساهمتهم في

رأس المال . فإذا تساوت رؤوس الأموال تساوت نسب توزيع

الأرباح والخسائر .

وإذا اختلفت كان التفاضل بينهم على حسب نسبة نصيب كل منهم

في رأس المال .

منهم في رأس المال (١). لكن هذا المبدأ الاسلامي في توزيع الارباح بين الشركاء يقوم على فرض أن المبلغ الذي يساهم به كل شريك في رأس المال متوفر للاستثمار بالكامل وليس لبعض الشركاء ميزة سحب كل أو بعض رأس ماله في أي وقت أو بعد اخطار قصير الاجل كما هو الحال في ودائع التوفير الاستثمارية . وهذه الميزة التي يتمتع بها أصحاب ودائع التوفير الاستثمارية لاتمكن البنك الاسلامي المضارب من الاستثمار الكامل لهذه الودائع ولا بد من الاحتفاظ بجزء منها في شكل سائل .

ولو قبلنا مبدأ التفضيل بين اصحاب الودائع الاستثمارية على أساس السيولة أي أن الودائع التي تختلج الى نسبة سيولة أقل يكون لها نصيب اكبر في الارباح ولو استطاعت ادارة البنك تحديد نسبة السيولة المطلوبة لكل نوع من الودائع . فان المعادلات الرياضية الثلاثة السابقة الخاصة بتوزيع الارباح تأخذ الصورة التالية :

$$ع = \frac{س}{ص} \times \frac{١٠٠}{١٢} \quad (٤)$$

$$ص = \frac{س}{ص} (١ ن ١ ك + ٢ ن ٢ ك + ٣ ن ٣ ك + ٤ ن ٤ ك + ٥ ن ٥ ك) \quad (٥)$$

صفر ك  $\geq ١$

حيث تمثل النسبة المتاحة استثمارها من الوديعة .

وبحسب نصيب الوديعة من الربح بالمعادلة التالية :

$$س = د \times ع \times ك \times \frac{ن}{١٢} \quad (٦)$$

## خلاصة ونتاجات البحث

تعرض البحث لمشكلة قياس وتوزيع الأرباح في نوع جديد من المؤسسات المالية، يبدأ ينتشر في السنوات الأخيرة، وهي البنوك الإسلامية. وقد تمت دراسة هذه المشكلة من جوانبها النظرية والعملية. من الناحية النظرية تعرض البحث لطبيعة العلاقات في البنوك الإسلامية، وأيضا لطبيعة المبادئ المحاسبية الواجب تطبيقها في قياس وتوزيع الأرباح. بالنسبة للعلاقات الشرعية والقانونية بين أطراف البنك الإسلامي، فقد أوضح البحث أن البنك الإسلامي شركة مساهمة يملكها المساهمون العاديون، ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الالتزامات التي للمساهمين العاديون في الشركات المساهمة الأخرى. أما بالنسبة لأصحاب الودائع الاستثمارية فإنه يربطهم كجماعة بالبنك الإسلامي عقد مضاربة جماعية وتربطهم فيما بينهم عقد مشاركة مستمرة في شكل شركة افتراضية لأصحاب الوديعة الحق في الانضمام إليها في أي وقت وله الحق في الانسحاب من الشركة ولت ما يشاء، ولكن في حدود ما يقرره العقد مع البنك. كما أن لأصحاب الوديعة الاستثمارية نسبة من الأرباح (أو يتحمل نسبة من الخسائر) تتقرر في نهاية كل فترة مالية يحددها البنك. وللبنك الإسلامي كمضرب برأس مال الشركة الافتراضية الحق في نسبة من أرباح المضارب تحدد، مقدما في عقد المضاربة الجماعية.

من الجوانب النظرية التي تناولها البحث أيضا طبيعة الفروض والمبادئ المحاسبية، من وجهة النظر الإسلامية، الواجب تطبيقها في قياس وتوزيع الأرباح. أوضح البحث أن مفهوم الربح في الإسلام هو الفاضل عن رأس المال.



وبتطبيق فرض الاستمرار والفترة المحاسبية يكون هذا المفهوم للربح مطابقا تماما لمفهوم الربح في ظل معادلة الميزانية ، وبما يفيد الفرق بين حقوق المساهمين في آخر الفترة وحقوق المساهمين في أول الفترة ، قبل اجراء اية توزيعات من الارباح وبفرض عدم زيادة رأس المال خلال الفترة كما أوضح البحث أن مبدأ الشخصية المعنوية لم يكن معروفا في الاقتصاديات الاسلامية القديمة ، ولكن مع تطور وتعقد الحياة الاقتصادية أصبح من الضروري الاعتراف بالشخصية المعنوية للشركات المساهمة واعتبارها وحدات محاسبية قائمة بذاتها مادام ذلك لا يحرمه نص صريح من الكتاب أو السنة . كما ناقش البحث مجموعة من المبادئ المحاسبية الاخرى مثل الموضوعية ، الحيطة والحذر ، التكلفة الاصلية ، المقابلة وتحقق الايراد ووجدنا أن تطبيقها بالشكل الذي عرضناه يتمشى مع المبادئ الشرعية الاسلامية .

تناول الجزء الاخير من البحث تصميم نموذج عملي لقياس وتوزيع الارباح في البنوك الاسلامية . وقد تم تصميم هذا النموذج في ضوء الدراسات النظرية - والاسس والمبادئ والفروض التي نوقشت في الجزئين الاول والثاني . يحتاج تطبيق النموذج المقترح الى ضرورة انشاء نظام تكاليف سليم في البنك الاسلامي لتوفير البيانات اللازمة لتحديد ارباح كل فترة ماليه . والله أعلم .

## مراجع البحث

### أولاً - المراجع العربية

- (١) دكتور / أحمد النجار ،مدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى ، القاهرة ،الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ، ١٩٨٠ .
- (٢) دكتور / سامى حسن أحمد حمود ،تطوير الاعمال المصرفية ،المؤلف ١٩٧٦ .
- (٣) دكتور / سلام مذكور ،المدخل للفقه الاسلامى ومصادر نظرياته ،دار النهضة العربية ،١٩٦٦ .
- (٤) الشيخ / سيد سابق ،فقه السنة ،المجلد الثالث بيروت ،دار الكتاب العربى ،١٩٧١ .
- (٥) دكتور / شوقى اسماعيل شحاته ،الربح وقياسه فى الاسلام ،مجلة المسلم المعاصر ،العدد الثانى والعشرون (ابريل - مايو - يونية ) ١٩٨٠ ص ٩٣ - ١٢٤ .
- (٦) دكتور / شوقى اسماعيل شحاته ،رأس المال والمحافظه عليه فى الفكر الاسلامى ،مجلة المسلم المعاصر العدد السادس والعشرون ( ابريل - مايو - يونية ) ١٩٨١ ، ص ٥٧ ، الى ص ٩٨ .
- (٧) دكتور / شوقى اسماعيل شحاته ،البنوك الاسلامية جدة ،دار الشروق ١٩٧٢ .

- ٨) دكتور / عيسى عبده ، العقود الشرعيه الحاكمه  
للمعاملات الماليه ، القاهره ، دار الاعتصام ، ١٩٧٧ .
- ٩) الشيخ / على الخفيف ، الشركات فى الفقه الاسلامى  
بحوث مقارنة ، القاهره ، دار النهضة العربيه ، ١٩٧٨ .
- ١٠) دكتور / غريب الجمال ، المصارف والاعمال المصرفيه  
القاهره ، دار الشرق ، ١٩٧٢ .
- ١١) دكتور / محمد توفيق بلبح ، محاسبه التكاليف  
القاهره ، مكتبة الشباب ١٩٧٨ .
- ١٢) محمد محمد الجزار ، محاسبه التكاليف قياس  
رقابه ، قرارات ، القاهره ، مكتبة عين شمس . ١٩٧٨ .

ثانياً : المراجعة الأجنبية

- 1- American Accounting Association Committee Report: The Realization Concept. The Accounting Review, April 1965, pp. 312-322.
- 2- American Accounting Association Committee Report: The Matching Concept, The Accounting Review, April 1965, pp. 368-372.
- 3- American Accounting Association Committee Report: The Entity concept, The Accounting Review, April, 1965 pp. 358-367.
- 4- American Accounting Standard Board, Statement of Financial Accounting Standards No.33 : Financial Reporting and Changing Prices, September, 1979.
- 5- Hansen, P., The Accounting Concept of Profit, North Holland Publishing Co., 1962.
- 6- Hendriksen, E.S., Accounting Theory, Irwin, 1970.
- 7- Horngren, C.T., Cost Accounting, New York, Prentice-Hall, 1972.
- 8- Ijiri, Y., "A Defence for Historical Cost Accounting", In R.F. Sterling (ed.), Asset Valuation and Income Determination; A consideration of Alternatives, Scholars Book Co., 1971.
- 9- Lee, T.A., Income and Value Measurement: Theory and Practice, The Nelson Company, 1974.
- 10- Matz, A. and C.J. Curry, Cost Accounting, New York, South-Western Publishing Co., 1972.
- 11- Moonitz, M. The Basic Postulates of Accounting, Accounting Research Study No. 1, AICPA, N.Y., 1961.

12. Nelson, G.E. "Current and Historical Costs in Financial Statements", *The Accounting Review*, January, 1966, pp. 42-47.
- 13- Walker, J.R., *Bank Costs for Decision Making*, Boston, Bankers Publishing Co., 1970.